

عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً

زينب توفيق السيد

أستاذة الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة المستقبل.

مقدمة

تختلف العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو، ففي حين يرى البعض أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر محفزاً للنمو الاقتصادي لأن الفئات مرتفعة الدخل يرتفع لديها الميل الحديّ للدّخار الذي يوجّه إلى تمويل الاستثمار؛ ومن ثم، يساهم بشكل أساسي في تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، وهو ما ذهب إليه الاقتصاديون الكلاسيكيون، يرى آخرون أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى نقص الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يُبطئ النمو الاقتصادي وهو ما ذهب إليه الكينزيون.

و من جهة أخرى يرى كوزنتس الذي كرس أعماله في دراسة شروط النمو الاقتصادي الحديث وموجباته، أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي^(١)، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي.

ومن ثم، يشترط - كما يرى كوزنتس - تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل، وذلك بعكس البدء بالتوزيع للدخل المنخفض الذي يعتبر توزيعاً للفقر. ولذلك تؤدي الدولة دوراً هاماً في الدول النامية التي كشفت عن عدم تحسن مستوى معيشة أبنائها بالقدر الكافي، مما نبّه إلى ضرورة الاهتمام بقضية توزيع الدخل ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف إلى تباين وجهات النظر في شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل من خلال آراء بعض المفكرين الاقتصاديين والدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا المجال، بجانب اختبار فرضية كوزنتس في توزيع الدخل في مصر وأثره في النمو الاقتصادي، وذلك على اعتبار أن كوزنتس هو من أبرز الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في الجدل القائم حول شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، فعلى حين توصلت بعض الدراسات إلى أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي، وذلك كما افترضه كوزنتس؛ توصلت دراسات أخرى إلى أنه قد يحدث نمواً بلا عدالة في توزيع الدخل، وأن العدالة في توزيع الدخل ترجع إلى سياسة الدولة محل الدراسة، وقد يكون السبب وراء ذلك كما توصلت إليه دراسة إبراهيم العيسوي^(٢) افتراضين هما: الأول أن التحسن في أداء الاقتصاد قد يكون أمراً واقعاً، والثاني

(١) Simon Kuznets, «Economic Growth and Income Inequality», *American Economic Review*, vol. 45 (1955).

(٢) إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج النموية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ٢٣٩.

أن هذا التحسن على المستوى الكلي يكون من المتوقع أن تصل ثماره إلى تحسن في مستوى معيشة جميع الأفراد.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي في مصر، وذلك كما افترضه كوزنتس بأن السلوك العام للتفاوت في توزيع الدخل في مراحل النمو الاقتصادي يأخذ معكوس حرف (U)، كما تفترض الدراسة أن عدم العدالة في توزيع الدخل يؤثر سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة: تمتد فترة الدراسة من العام المالي ١٩٨٨ - ١٩٨٩ إلى العام المالي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وذلك على اعتبار أن النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي أخذ في التطور الزمني خلال سنوات الدراسة، حيث تعتبر بداية الفترة في العام الذي بدأ الاستعداد فيه لتطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، الذي هدف إلى علاج الكثير من الاختلالات في الاقتصاد الكلي بجانب إصلاح أوجه القصور الاقتصادي الذي نشأ نتيجة اتباع سياسات اقتصادية مكلفة، كما أنه العام الذي أمكن فيه الحصول على قيم معامل جيني.

منهجية الدراسة: تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك من خلال وضع الفروض والمقدمات المتعلقة بكل من النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والتفاوت في توزيع الدخل الذي يمثله معامل جيني بجانب مجموعة أخرى من المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وذات صلة بالعدالة في توزيع الدخل مثل: الاستهلاك النهائي، والتراكم الرأسمالي، والإيرادات العامة للدولة، وعدد السكان داخل الجمهورية، والإنفاق العام للدولة، وذلك كمتغيرات مستقلة. كما تعتمد منهج الاستقراء وذلك من خلال استقراء البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتكوين سلاسل زمنية للفترة محل الدراسة. ثم المنهج الإحصائي في القياس وذلك من خلال معادلة انحدار متعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

محتويات الدراسة: تشمل الدراسة ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

أولاً: توزيع الدخل والنمو في الفكر الاقتصادي

ثانياً: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل

ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة

النتائج والتوصيات

أولاً: توزيع الدخل والنمو في الفكر الاقتصادي

بدأ الاهتمام بدراسة العدالة في توزيع الدخل القومي وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، سواء أكان التوزيع الوظيفي للدخل أم التوزيع الشخصي للدخل. ويقصد بالتوزيع الوظيفي للدخل تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعكس هذا الأسلوب آلية النظام الاقتصادي في الدولة الذي يحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عناصر الإنتاج ذاتها. أما التوزيع الشخصي للدخل فبمقتضاه يتم توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع في معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء من خلال تقسيم المجتمع إلى فئات عشرية أو خمسية، ثم تحديد نصيب كل فئة من الدخل القومي، ويحدث التفاوت في توزيع الدخل في حال اختلاف نصيب كل فئة من الدخل القومي^(٣). كما تتعدد مقاييس توزيع الدخل ولكن أكثرها شيوعاً معامل جيني (Gini Coefficient) الذي تتراوح قيمته بين الصفر في حالة المساواة التامة والواحد الصحيح في حالة التفاوت التام^(٤).

وقد ارتبط توزيع الدخل ببعض نماذج النمو في الفكر الاقتصادي، فوفقاً لرأي الاقتصادي ديفيد ريكاردو (David Ricardo) عام ١٨١٧، يختلف توزيع الدخل على فئات المجتمع وفقاً لمراحل النمو الاقتصادي، حيث تحصل فئة الرأسماليين في المراحل الأولى للنمو على أرباح مرتفعة مقارنة بدخول بقية فئات المجتمع الذي يتمثل بأصحاب الأراضي والعمال، ومع استمرار النمو الاقتصادي يزداد الربح الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء؛ ومن ثم، يزداد نصيبهم من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال^(٥). ويقصد بالنمو الاقتصادي الذي على أساسه يتم توزيع الدخل القومي بأنه نمو الناتج المحلي الإجمالي من فترة زمنية إلى أخرى عادة ما تكون عاماً واحداً، على أن يزداد بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني لكي يحدث نمو في نصيب الفرد من ذلك الناتج، وهذا ما أكدّه الاقتصادي توماس مالتس (Thomas Malthus) عام ١٧٩٨^(٦).

وربط الاقتصادي ماركس (Marks) عام ١٨٤٩ بين عدم العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي القائم على أساس تعظيم الأرباح في النظام الرأسمالي من خلال تخفيض أجور الطبقة العاملة، وأن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يتحقق في إطار علاقات الإنتاج الطبقيّة، ما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث تتمثل علاقات الإنتاج بطبقة الرأسماليين التي تمتلك عناصر الإنتاج وتحصل على فائض القيمة، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف، وعلى الرغم من اقتناع ماركس بزيادة أجور العمال في بعض الأوقات بسبب النمو السريع، إلا أنه أكد

(٣) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٩٤.

(٤) طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي (القاهرة: دار الميراث، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٢.

(٥) S. G. Checkland, «The Work and Correspondence of David Ricardo», *Economic History Review*, vol. 6 (1954), p. 321.

(٦) H. J. Habakkuk, «Thomas Robert Malthus F. R. S. 1766 - 1834», *Notes and Records of the Royal Society of London*, vol. 14, no. 1 (1959), p. 100.

أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على نصيب كبير من الناتج القومي^(٧).

بينما أوضح الاقتصادي روستو (Rostow) في نموذجه مراحل النمو، ورأى أنه يتم التحول من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة مع الأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يفوق نمو السكان، ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف، ومع العدالة في توزيع الدخل يرتفع معدل النمو الاقتصادي^(٨).

وفي تناول العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في المراحل المختلفة للفكر الاقتصادي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، خاصة خلال كتابات كل من ديفيد ريكاردو عام ١٨١٧، وأدم سميث عام ١٨٧٦^(٩)، أشار ريكاردو خلال نظريته في توزيع الدخل إلى أن هناك مبدئين أساسيين لتفسير توزيع الناتج القومي - بعد استبعاد الربح - بين الأجور والأرباح، مع فرض ثبات التقنية والأجر الحقيقي^(١٠)، فأوضح أن هذه الحصة تتزايد وفقاً لتزايد مستوى الناتج والعمالة حتى تصل إلى أعلى مستوى ممكن، ثم تنجس إلى الانخفاض حتى تصل حصة الأرباح النسبية إلى الصفر، عندئذ يصل الاقتصاد إلى حالة الركود، فيتوقف تراكم رأس المال ونمو السكان والتقدم الفني^(١١).

أي أن ريكاردو يرى أن زيادة نصيب الرأسماليين من الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، الذي يعد قناة مهمة للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، كما يرى آدم سميث أن التراكم الرأسمالي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية وأنه يسبق تقسيم العمل، وكلما زاد معدل النمو السكاني أصبحت الحاجة أكبر لزيادة التراكم الرأسمالي لتوسيع الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، على اعتبار أن معدل النمو الاقتصادي الناتج من التراكم الرأسمالي سواء الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمار المحلي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة الاستثمارات^(١٢)، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي تتوافر لدى أغلب الدول النامية

Peet Richard, «Inequality and Poverty: A Marxist-Geographic Theory,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 65, no. 4 (December 1975), p. 567.

Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, *Economic Development*, 10th ed. (New York: Addison-Wesley, (٨) 2006), p. 104.

Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: Strahan and (٩) Cadell, 1776), vol. 2, and Paul Narcyz Rosenstein, «Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe,» *Economic Journal*, vol. 53, no. 211 (1943), p. 202.

Piero Sraffa, *The Works and Correspondence of David Ricardo* (Cambridge, MA: Cambridge University (١٠) Press, 1951).

(١١) إسماعيل حماد، عدالة توزيع الدخل (الموصل - العراق: جامعة الموصل مركز البحوث الإدارية والاقتصادية، ١٩٨١)، ص ٩.

Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff, «Growth in a Time of Debt,» *American Economic Review* (May (١٢) 2010).

رؤوس أموال محدودة وفرص استثمارية ضخمة ولكن هذه الفرص تزيد أو تقل حسب السياسة النقدية المتبعة^(١٣) وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ويرجع لريكاردو الفضل في توضيح المسائل التي أثارها آدم سميث خلال دراسته لنظرية القيمة، وفصل نظرية التوزيع عن نظرية القيمة، واعتبر أن قيمة عنصر العمل تتحدد مثل أي سلعة يكون لها سعر طبيعي وسعر سوقي، أي أن ريكاردو يأخذ حد الكفاف للأجور ويرى أنه ليس ثابتاً بل يختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر داخل الدولة الواحدة؛ ومن ثم، يؤدي ذلك إلى التفاوت في توزيع الدخل.

أما توماس مالتس فقد رأى أن زيادة نصيب ملاك الأراضي الزراعية من الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي؛ ومن ثم، زيادة معدل النمو الاقتصادي. كما أشارت أفكار ماركس (Marx) إلى استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة والحصول على فائض القيمة^(١٤). أما الاقتصادي جون مينارد كينز^(١٥) فقد اهتم بتوزيع الدخل بشكل غير مباشر مع التحليل الاقتصادي لتوزيع الدخل في إطار كينزي يستند إلى أن تساوي الادخار والاستثمار شرط لتوازن الدخل.

غير أن كوزنتس^(١٦) هو أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على بريطانيا، وذلك لتحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل من جهة، والعوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة من جهة أخرى، موضحاً أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في مراحل النمو الاقتصادي الأولى، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي. وأوضح أنه خلال المراحل الأولى للنمو يزداد التفاوت نتيجة للتحركات السكانية بما فيها العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، حيث إن مستوى دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن أكبر منه في قطاع الزراعة في الريف، وذلك لوجود فارق في مستوى الأسعار والمعيشة بين المدن والريف، ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى وبعد ذلك يبدأ التفاوت في التناقص مع زيادة النمو والإنتاجية في كل من قطاعي الزراعة والصناعة؛ ومن ثم، تقترب الدخول بين القطاعين.

ويرى كوزنتس من خلال «منحنى كوزنتس»، أن كل الناس تقريباً في مجتمعات ما قبل عصر الصناعة كانوا متساوين في الفقر؛ ومن ثم، كان التفاوت في توزيع الدخل منخفضاً. ثم أخذت مستويات التفاوت في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الإنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية، حيث يرتفع متوسط الدخل وتصبح الأجور أقل تماثلاً، ومع تقدم المجتمع

(١٣) Naeem Akram, *Impact of Public Debt on the Economic Growth of Pakistan* (Islamabad: Center of Poverty Reduction and Social Policy Development, 2011), p. 20.

(١٤) علي فتح الله، الاقتصاد السياسي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٤).

(١٥) Jon Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1936).

(١٦) Simon Kuznets, «Economic Growth and Income Inequality», *American Economic Review*, vol. 14, no. 1 (March 1955).

وازداد ثرائه، تنقلص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وتؤدي معاشات المسنين وإعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم العدالة، وبالتالي يشبه منحنى كوزنتس حرف (U) المقلوب.

وتفترض نظرية «هيكشر - أولين - صامويلسن» المستمدة من التجارة الدولية أنه كلما زادت مشاركة البلدان الفقيرة في التجارة العالمية، فإنها غالباً ما تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، وهي السلع التي تتطلب مهارات محدودة، ومن المفترض أن يترتب على ذلك زيادة الطلب في هذه البلدان على العمالة ذات المهارة المحدودة ورفع أجورها مقارنة بأجور العمالة الماهرة، ومع استخدام نسبة أجور العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة كمتغير بديل لعدم العدالة في توزيع الدخل، ينخفض التفاوت في توزيع الدخل، ويفترض أن يكون العكس صحيحاً بالنسبة إلى البلدان الغنية ذات النمو الاقتصادي المرتفع، فمع زيادة صادراتها من السلع التي تتطلب مهارات عالية سوف يرتفع مستوى التفاوت في توزيع الدخل^(١٧).

كما جاءت عدة دراسات تطبيقية لكوزنتس توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وبيان مفاهيم التفاوت المطلق في توزيع الدخل، والتفاوت النسبي وارتباطه بالتوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل^(١٨)، واستخدام كل من التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل للتعرف إلى مدى وجود تفاوت في توزيع الدخل في كل دولة على المستوى القومي، وقياس مدى تفاوت الدخل بين الريف والحضر أو داخل الريف وداخل الحضر وبين أقاليم الدولة الواحدة^(١٩). أما التفاوت المطلق فغالباً ما يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي السكان، أو بمدى توافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والغذاء^(٢٠).

ومن جهة أخرى أوضح نموذج لويس (Lewis) عام ١٩٥٤، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تمر بمرحلتين، وذلك في حال وجود قطاعين أحدهما زراعي تقليدي والآخر صناعي متقدم، حيث تتميز المرحلة الأولى بارتفاع التفاوت في توزيع الدخل لبقاء أجور العمالة ثابتة، في حين تزيد أرباح الرأسماليين نتيجة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة بنفس الأجر. بينما تتميز المرحلة الثانية للنمو الاقتصادي بانخفاض التفاوت في توزيع الدخل نتيجة ارتفاع أجور العمالة، بسبب انخفاض عرض العمل في القطاع التقليدي، وبالتالي انخفاض أرباح الرأسماليين؛ ومن ثم، يحدث

(١٧) برانكو ميلانوفيتش، «أكثر أم أقل»، التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي - واشنطن)، السنة ٤٨، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

(١٨) Simon Kuznets, «Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations Distribution of Income by Size», *Economic Development and Cultural Change*, vol. 11, no. 3 (January 1963).

(١٩) والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح دباغ (بيروت: مؤسسة فرنكلي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٦٠.

(٢٠) Montek Ahluwalia, «Income Inequality: Some Dimensions of the Problem», in: Hollis Chenery [et al.], (٢٠) *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1975), p. 10.

انخفاض في معدل النمو الاقتصادي^(٢١). ويؤدي وجود تقدم تقني إلى زيادة في الأرباح رغم ارتفاع الأجور وبالتالي يستمر النمو؛ ومن ثم، تزيد العدالة في التوزيع^(٢٢).

وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي له أثر في هيكل توزيع الدخل، حيث يصاحب بعض مراحل النمو عدم العدالة في توزيع الدخل، بينما يصاحب البعض الآخر عدالة في توزيع الدخل وذلك كما أوضحته دراسة فرنسوا بورغوين^(٢٣)، كما أوضحت دراسة رافي كانبور^(٢٤) أن النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل يتعارضان في الأجل القصير في حين يتحركان معاً في الأجل الطويل. ويحدث التفاوت في توزيع الدخل نتيجة التقلبات الاقتصادية لارتفاع معدلات البطالة الذي على أساسه يتم فقدان مصدر الدخل؛ ومن ثم، انخفاض مستوى معيشة بعض فئات العمالة، ووفقاً لذلك يتم استخدام عدة مقاييس للتعبير عن الركود الاقتصادي أهمها معدل البطالة ومستوى الدخل^(٢٥)، حيث يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية ركود اقتصادي ما يعني الاستغناء عن العمالة القائمة، وأول فئة يتم الاستغناء عنها فئة العمالة غير الماهرة ذات الإنتاجية المنخفضة، وهذا ما يؤدي إلى فقدان مصدر دخلها وانخفاض مستوى معيشتها^(٢٦)، وقد يتم الاحتفاظ بالعمالة الماهرة للاستفادة منها عند استعادة النشاط تجنباً لارتفاع تكلفة الحصول عليها بعد ذلك، وتكون النتيجة حدوث تفاوت في توزيع الدخل^(٢٧).

ثانياً: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل

تنوعت الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في دول العالم المختلفة ومنها مصر، واختلفت نتائج هذه الدراسات، فقد توصل بعضها إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل، بينما توصل البعض الآخر إلى وجود هذه العلاقة بينهما حيث يختلف توزيع الدخل على فئات المجتمع وفقاً لمرحلة النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة في هذا الجزء توضيح أهم ما توصلت إليه تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي استندت في تطبيقها على معامل جيني، وذلك حسب التطور الزمني لهذه الدراسات من حيث حداثة الدراسة وتنوعها، مما يمهد للجزء التالي التطبيقي، الذي يحاول الإجابة عن فرضية الدراسة، التي تتمثل بأن السلوك العام للتفاوت في توزيع

Stephen Enke, «Economic Development with Unlimited and Limited Supplies of Labor,» *Oxford Economic*, vol. 14, no. 2 (1962), p. 158. (٢١)

Ravi Kanbur, «Income Distribution and Development,» *Economics*, vol. 1 (2000), p. 3. (٢٢)

Francois Bourguignon, *The Poverty-Growth-Inequality Triangle* (New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations, 2004), p. 10. (٢٣)

Kanbur, Ibid., p. 6. (٢٤)

Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, «What is a Recession,» *Finance and Development*, vol. 40, no. 1 (2009). (٢٥)

Sharon Parrott, «Recession Could Cause Large Increase in Poverty and Push Millions into Deep Poverty,» Center of Budget and Policy Priorities (2008), p. 12. (٢٦)

Emanuele Baldacci, Luiz De Mello and Gabriela Inchauste, «Financial Crises: Poverty and Income Distribution,» *Finance and Development*, vol. 39, no. 1 (2002). (٢٧)

الدخل في مراحل النمو الاقتصادي في مصر يأخذ معكوس حرف (U)، وأن عدم العدالة في توزيع الدخل يؤثر سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

فقد هدفت دراسة^(٢٨) بعنوان «العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي وهي دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، إلى اختبار التأثيرات المتبادلة بين عدم العدالة في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة من الدول وهي الأرجنتين، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة المتحدة، وبلغاريا، وفنزويلا، وكوريا الجنوبية، وبنغلاديش، وإندونيسيا. ومن خلال نموذج التأثيرات العشوائية انتهى التحليل في هذه الدراسة إلى أن زيادة معامل جيني بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة بنحو ٤٧٧ دولاراً، ما يعني أن لعدم العدالة في توزيع الدخل أثراً إيجابياً في النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، ومن خلال نموذج التأثيرات الثابتة انتهى التحليل إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠٠٠ دولار يؤدي إلى ارتفاع معامل جيني بمقدار ١٩٧، نقطة في جميع دول العينة، أي أن النمو الاقتصادي له أثر سلبي في توزيع الدخل في دول العينة. ومن ثم، أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وهدف تخفيض مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تدخل الدولة.

بينما أوضحت دراسة^(٢٩) بعنوان «تطوير مقياس معامل جيني كمؤشر تحليلي لاتجاهات سياسة النمو الاقتصادي وتطبيقها على الاقتصاد المصري، أنه لا توجد نظرية للنمو الاقتصادي أو نموذج للتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي أو الفكر الحديث يربط بين مصادر النمو وعدالة توزيع الدخل، حيث رأت الدراسة أن معامل جيني لا يعكس إلا العدالة فقط في توزيع الدخل. ولذلك طرحت الدراسة صورة معدلة لمعامل جيني من خلال إحلال مستوى العمالة محل السكان والإنتاجية محل الدخل، وذلك لأن العمالة هي المحور المهم في السكان، وأن أي شريحة سكانية تحصل على دخلها من خلال الجزء العامل بها، وأن الإنتاجية تعكس أهم مصادر النمو الاقتصادي على اعتبار أنها نتيجة لذلك النمو. كما أضافت الدراسة مقياساً تكملياً لمعامل جيني وهو كفاءة النمو المحابي للفقر، ليعطي مؤشراً تأكيدياً على صحة النتائج المحققة من معامل جيني المعدل، وأوصت الدراسة باستخدام هذا المقياس التكميلي لتقييم برامج النمو الاقتصادي، مع ضرورة الربط بين مصادر النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل خلال تلك البرامج.

(٢٨) أحمد مصطفى البطران، «العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٠»، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٣).

(٢٩) محمد عطوة يوسف، «تطوير مقياس معامل جيني كمؤشر تحليلي لاتجاهات سياسة النمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري»، «المجلة المصرية للتخطيط والتنمية» (معهد التخطيط القومي - القاهرة)، السنة ٢٠، العدد ١ (٢٠١٢).

وفي دراسة بعنوان توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية^(٣٠)، والتي اعتمدت على الأسلوب القياسي والتحليلي لعينة مكونة من ٩٠ دولة نامية، ولفترة ٢٢ عاماً، اهتمت باختبار فرضية وجود علاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن تحسين نصيب الفرد من الدخل القومي يعتبر أحد الأسس الرئيسة لتقسيم الدول النامية إلى دول ذات دخل متوسط ودول ذات دخل منخفض، وهو ما يوضح أن معظم الدول ذات المستوى المرتفع لنصيب الفرد من الدخل القومي تتجه إلى تخفيض مدى التفاوت في توزيع الدخل، وأن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي له أثر كبير يزيد على أثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل.

كما هدفت دراسة توماس مالمينن التي تحمل عنوان تعليق على العلاقة بين عدم العدالة والنمو الاقتصادي^(٣١)، إلى عرض جوانب الجدل بين الآراء المؤيدة لوجود أثر سلبي للتفاوت في توزيع الدخل في النمو الاقتصادي، والآراء المؤيدة لوجود أثر إيجابي بينهما، وقد أرجعت الدراسة هذا الجدل إلى وجود مشكلات تقنية في تقدير العلاقة، أو في طريقة قياس معامل جيني، أو بسبب العلاقة غير الخطية بين معامل جيني والنمو الاقتصادي، أو هذه الأسباب مجتمعة. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير عدم العدالة في توزيع الدخل في النمو الاقتصادي يتوقف على مستوى النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يزيد في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى، وبعد ذلك يبدأ التفاوت في التناقص مع زيادة النمو والإنتاجية، وذلك كما طرحه كوزنتس.

وفي دراسة بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥^(٣٢)، والتي سعت استناداً إلى التجربة المصرية منذ بداية التسعينات إلى تفسير النمو المشاهد في مصر وربطه بزيادة معدلات الفقر خلال هذه الحقبة، وذلك في محاولة لتحديد ما إذا ارتبط النمو الاقتصادي بتحسين في توزيع الدخل بحيث أدى كلاهما معاً إلى خفض معدلات الفقر بصورة معنوية، أم خلافاً لذلك صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل. وقد تم تقسيم الفترة موضوع الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية تتوافق مع المدد الزمنية المنقضية بين الأربعة مسوح المتتالية للدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة المتاحة عن هذه الحقبة بأكملها. وقدمت الدراسة تحليلاً على ثلاثة مستويات مختلفة: مستوى الاقتصاد الكلي الذي تناول تجربة النمو الاقتصادي لمصر خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، والمستوى القطاعي الذي استعرض نمط النمو في مختلف قطاعات النشاط ومستويات الفقر في هذه القطاعات، ومستوى الأسرة حيث بحثت نمط التوزيع ومؤشرات الفقر لمختلف مجموعات الإنفاق. واعتبرت الدراسة أن خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسة للتنمية

(٣٠) رضا صاحب أبو حمد، «توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية»، دراسات إسلامية معاصرة (جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية - العراق)، العدد ١ (٢٠١٠).

(٣١) Tuomas Malinen, *A Comment on the Relationship between Inequality and Growth*, Discussion Paper no. 193 (Finland: University of Helsinki and HECER, 2007).

(٣٢) هناء خير الدين وهبة الليثي، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٦).

الاقتصادية الذي يتطلب اتباع مزيج قوي من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة، فالدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط توزيع الدخل كانت الأسرع في خفض معدلات الفقر، وبالتالي فمن المفيد بحث الأهمية النسبية لعاملي النمو وعدم العدالة عند محاولة تحقيق توازن سليم بين العدالة والتدخلات لمساندة النمو الاقتصادي.

وفي دراسة بعنوان كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر^(٣٣)، نوقشت بدائل إصلاح سياسة الدعم في مصر لمساعدة وتخفيف الأعباء عن محدودي الدخل، وذلك على حساب الموازنة العامة للدولة وتشوه الأسعار وسوء توزيع الدعم وتسربه إلى غير مستحقه. وخلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق سياسة للأجور تحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين في الأجل القصير، بالإضافة إلى تراكم رأس المال البشري وتحسين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ولعلاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل؛ ومن ثم، الحد من الفقر اهتمت دراسة بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر مع تعليق عن مصر^(٣٤)، حيث تمثلت فكرتها الرئيسة في أن الحد من معدلات الفقر المطلق يستلزم اتباع حزمة من السياسات الرامية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع الدخل في آن واحد، وبما يتناسب مع خصوصيات كل دولة. إذ ترى الدراسة أن التركيز على العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل الفقر من جهة، وبين توزيع الدخل ومعدل الفقر من جهة أخرى، في غير محله، حيث إن التقليل من حدة الفقر هو رهن بالتركيز على التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وهو ما يستطيع راسمو السياسات التأثير فيه بصورة ملموسة. وفي ضوء ما سبق، ترى الدراسة أن النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لا يتعارضان ويكون ذلك من خلال أثر: النظام الضريبي، والدعم، وتخصيص الائتمان، وإعادة توزيع الأصول على كل من النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل؛ ومن ثم، يظهر في هذه الدراسة عدم صحة فرضية كوزنتس.

وفي دراسة عبد الغني المشهداني ومحمد شاوي بعنوان القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٤^(٣٥)، التي قسمت إلى ثلاث فترات فرعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، (١٩٨٠ - ١٩٨٥)، (١٩٨٦ - ١٩٩٤)، حيث تناولت الدراسة العلاقة بين متوسط الإنفاق على الاستهلاك الحقيقي للعائلة باعتباره مؤشراً للتنمية الاقتصادية ومعامل جيني باعتباره مؤشراً للتفاوت في توزيع الدخل. وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزئي، بينما أظهرت

(٣٣) أمانة حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، سلسلة أوراق العمل (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٥).

(٣٤) فرانسوا بورجونيون، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر: مع تعليق عن مصر ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٥).

(٣٥) عبد الغني المشهداني، «القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٤»، تنمية الرفادين (جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد - الموصل)، السنة ٢٤، العدد ٦٨ (٢٠٠٢).

عكس ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك من حيث الاختلاف في طبيعة العلاقة بين المتغيرات الهيكلية المتمثلة بالقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية بوصفها مؤشرات للتنمية الاقتصادية، حيث كانت العلاقة بين القطاع الصناعي ومعامل جيني إيجابية في اتجاه الموازنة بين المتغيرين في حين لم تكن ذات جدوى بالنسبة إلى قطاع الخدمات وغير مقبولة بالنسبة إلى قطاع الزراعة خاصة في الفترتين الفرعيتين الأولى والثانية.

وقد أظهرت دراسة سجيح هاني العفير بعنوان: تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل^(٣٦)، وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل يتناسب طردياً مع نمو القطاع الخاص وعكسياً مع توسع القطاع العام، حيث إن ارتفاع الوزن النسبي للقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قيمة معامل جيني بمقدار ١٧ بالمئة، وهو ما يوضح أهمية القطاع العام ودوره في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل.

وفي دراسة أعدها البنك الدولي عام ٢٠٠٠، بعنوان تقرير عن التنمية في العالم: مكافحة الفقر^(٣٧)، تبين أن الدول التي استطاعت رفع معدلات نموها الاقتصادي مع تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل، تميزت باعتمادها على سياسات تنموية شاملة، بجانب تدخلات حكومية مناسبة، واستقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتحقيق معدلات مرتفعة من التطور في مجال التعليم والتدريب، واتباع سياسات تشجيعية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تهدف إلى تحقيق حالة من التوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.

وللدور الذي تؤديه عدالة توزيع الدخل في تراكم رأس المال البشري، اهتمت الحكومات بالإنفاق على الصحة والتعليم، وذلك من خلال نماذج النمو الداخلي الحديثة (Endogenous Growth Models)، وقد وضح ذلك في دراسة نانسي بيردسال وخوان لويس لودونيو بعنوان عدم المساواة وتراكم رأس المال البشري في أمريكا اللاتينية مع بعض الدروس المستفادة لمصر^(٣٨)، والتي أظهرت عدم صحة نظريات النمو الكلاسيكية، عندما اعتبرت الإنفاق على الصحة والتعليم عاملاً مقيداً لتراكم رأس المال المادي المنتج ومعوفاً للنمو الاقتصادي السريع. ومن ثم، بحثت الدراسة أسباب عدم وصول دول أمريكا اللاتينية في مجال التعليم إلى مستوى الأداء المحقق في دول شرق آسيا على الرغم من تقارب الإنفاق على التعليم في كلتا المنطقتين، وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء الضعيف لدول أمريكا اللاتينية يرجع إلى تحيز سياستها تاريخياً ضد العمال، بجانب وجود أسلوب مركزي غير كفء لتقديم الخدمات التعليمية. وخلصت الدراسة إلى أن تراكم رأس المال البشري يعد عاملاً أساسياً لتحقيق النمو من خلال الإنفاق الحكومي على تعليم الفقراء، حيث تظهر في هذه الحالة عدالة توزيع الدخل.

(٣٦) سجيح هاني العفير، «تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التعاون في توزيع الدخل»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد - العراق)، السنة ١، العدد ١ (٢٠٠٢).

(٣٧) World Development Report, 2000-2001: Attacking Poverty (Washington, DC: World Bank, 2000).

(٣٨) نانسي بيردسال وخوان لويس لودونيو، عدم المساواة وتراكم رأس المال البشري في أمريكا اللاتينية مع بعض الدروس المستفادة لمصر، ترجمة سمير كريم (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ١٩٩٧).

وفي دراسة لجورج كلارك بعنوان المزيد من الأدلة على توزيع الدخل والنمو الاقتصادي^(٣٩)، والتي اهتمت بإعادة صياغة مؤشرات التنمية لتأخذ في حسابها العلاوة الاجتماعية الجديدة للمجموعات الدخلية المختلفة التي تأخذ طريقاً طويلاً نحو فهم أفضل للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، واستخدام المؤشرات التي تبرز أهمية التركيز على رفع مستوى المعيشة للمجموعات منخفضة الدخل، مع افتراض زيادة الفجوة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدول النامية، والعمل على تطوير مقاييس تربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع بما يسمح بارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة والحد من الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين عدم العدالة والنمو الاقتصادي تعتبر قوية وحساسة لمصادر النمو، ولكنها شككت في نتائج دراسة كوزنتس بالنسبة إلى عدالة توزيع الدخل.

وفي دراسة إبراهيم العيسوي بعنوان التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٦^(٤٠)، يتم التمييز بين ثلاث مراحل، امتدت الأولى منذ أواخر الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، وشهدت اتجاهاً لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، وفيها أوضح الدليل الإحصائي وجود ارتباط موجب بين النمو الاقتصادي والعدالة في هذه المرحلة التي شهدت قمة المد الاشتراكي. وامتدت المرحلة الثانية من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات، وخلالها تلاشت قوة الدفع الاشتراكي وتباطأ النمو الاقتصادي، وأوضحت الدراسة أن التطور نحو مزيد من العدالة ظل ساري المفعول، وأن هذه الفترة تمثل نقطة تحول في تطور مصر الاجتماعي الذي يوضح فشل النظام الاجتماعي المصري في الوصول إلى توازن مستقر على طريق النمو والعدالة. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينيات حتى الوقت الحاضر، ورأت الدراسة أن هذه المرحلة تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً وتزايداً في التفاوت في توزيع الثروة والدخل في المجتمع؛ ومن ثم، تكشف التجربة المصرية كما رأت الدراسة خصيصة منهجية تتمثل بأن العلاقة بين النمو والعدالة في توزيع الدخل لم تكن ذات طبيعة واحدة خلال فترة الدراسة.

وفي دراسة أمينة أحمد عز الدين بعنوان النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨^(٤١)، أثبتت أنه يوجد تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الريف والحضر، وبين المحافظات على المستوى القومي، كما أثبتت تفاوت التوزيع الشخصي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وأن توزيع الدخل في ريف مختلف المحافظات يتعدى عن العدالة سواء أكان قياسه على أساس توزيع الاستهلاك أم توزيع الخدمات، فضلاً عن وجود تفاوت بين ريف الوجه البحري وريف الوجه القبلي، كما أن نطاق الفقر المطلق في الريف كبير، وأن توزيع الدخل داخل القطر يتصف بعدم العدالة سواء أكان مقاساً بالتوزيع الشخصي للدخل أم الاستهلاك والخدمات، أم توزيع كل من الاستهلاك

George Clarke, «More Evidence on Income Distribution and Growth», *Journal of Development Economics*, vol. 47 (1995).

(٤٠) إبراهيم العيسوي، «التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي»، في: جودة عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في سياق النمو الاقتصادي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٦ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).

(٤١) أمينة أحمد عز الدين، «النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨»، (أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣).

والخدمات في ما بين حضر مختلف المحافظات. أما عن توزيع الدخل في ما بين المحافظات فقد أوضحت الدراسة وجود تفاوت في توزيع الدخل بين المحافظات الحضرية من جانب وبين محافظات الوجه البحري والوجه القبلي من جانب آخر. وأوضحت الدراسة أنه بالرغم من أن الاقتصاد المصري كان ينمو بمعدلات مرتفعة نسبياً في السبعينيات، إلا أن توزيع الدخل في هذه الفترة كان شديد التفاوت، وهو ما يعني أن نمط النمو الاقتصادي في مصر في هذه الفترة أدى إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل. وأوصت الدراسة بالأخذ بسياسات تحقق العدالة في توزيع الدخل مثل: سياسة الإنتاج وعدالة توزيع الخدمات، والسياسة المالية، ونمط توزيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل، والسياسة الزراعية، والاهتمام بزيادة الاستثمار في القطاعات السلعية من إجمالي الاستثمار مع التركيز على المحافظات الأكثر فقراً؛ ومن ثم، تغيير نمط توزيع الدخل القومي.

وفي دراسة تطبيقية لأهلواليا بعنوان بعض الحقائق الجديدة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي^(٤٢)، والتي اشتملت على المتغيرات الاقتصادية التي تعكس مختلف جوانب التنمية في أنصبة الفئات المختلفة من السكان من الدخل القومي كمتغيرات مستقلة مثل: معدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو السكان، ونوعية الموارد البشرية التي تقاس بنسبة الأمية ونسبة الالتحاق بالتعليم في المراحل المختلفة، وتغير هيكل الإنتاج الذي يقاس بنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، واستخدم فيها الانحدار المتعدد كأحد الأساليب الإحصائية، وشملت المتغيرات التابعة أنصبة الفئات المختلفة من السكان من الدخل، وقسم السكان إلى فئات تشمل: أفقر ٤٠ بالمئة، ٤٠ بالمئة أصحاب الدخول المتوسطة، أغنى ٢٠ بالمئة من السكان، وذلك بالاعتماد على بيانات ٦٢ دولة نامية ومتقدمة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة تفاوت توزيع الدخل في المدى القصير، أما في المدى الطويل فقد توصلت إلى أثر إيجابي لتحسين نوعية الموارد البشرية على نصيب أفقر ٤٠ بالمئة من السكان من الدخل، وأن معدل النمو السكاني ارتبط عكسياً بنصيب أفقر ٤٠ بالمئة من السكان من الدخل حيث يترتب عليه فائض عمالة في القطاع التقليدي عند مستوى منخفض من الدخل، كما توصلت الدراسة إلى أن نصيب أفقر ٤٠ بالمئة من السكان من الدخل ينخفض في أول مراحل التنمية ثم يستقر ثم يبدأ في التزايد، أما نصيب أغنى ٢٠ بالمئة من السكان من الدخل فيأخذ اتجاهها معاكساً. وخلصت الدراسة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل يزيد في المراحل الأولى للتنمية ثم يأخذ في الانخفاض مع ارتفاع مستويات التنمية، ويشير ذلك إلى أنه ليس هناك ما يضمن تطابق طبيعة علاقة النمو الاقتصادي بالتوزيع بين الدول والعلاقة المماثلة داخل الدولة الواحدة.

وفي دراسة تطبيقية أخرى لأهلواليا تناولت بعض أبعاد مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدول النامية خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين التي تعتبر من الفترات المهمة في التاريخ الاقتصادي^(٤٣)، فقد أشارت الدراسة إلى زيادة حدة التفاوت

(٤٢) Montek Ahlmalia, «Income Distribution and Development some Stylized Facts», *American Economic Review* (May 1976).

Ahluwalia, «Income Inequality: Some Dimensions of the Problem».

(٤٣)

النسبي في توزيع الدخل بالنسبة إلى الدول النامية خلال تلك الفترة، حيث بلغ نصيب أفقر ٤٠ بالمئة من السكان في المتوسط نحو ١٢,٥ بالمئة من الدخل، في حين بلغ نصيب أغنى ٢٠ بالمئة من السكان في المتوسط نحو ٦٠ بالمئة. أما بالنسبة إلى التفاوت المطلق في توزيع الدخل والذي عادة ما يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي السكان، أو بمدى توافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والغذاء، فقد أشارت الدراسة إلى أن ٤٠ بالمئة من السكان في تلك الدول يعيشون تحت خط الفقر، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من ٧٠ بالمئة في بعض الدول مثل بورما والتشاد وداهومي وسيرلانكا والهند.

وهناك بعض الدراسات المبنية على بيانات مقطعية مثل دراسة أدلمان وموريس التي تناولت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في البلدان النامية لعدد ٤٣ دولة نامية^(٤٤)، تختلف في ما بينها في مستوى النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية مع تقسيم المتغيرات المستقلة إلى مجموعات حسب درجة تأثيرها في المتغيرات التابعة، وحسب تعبير المتغيرات المستقلة عن المراحل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في توزيع الدخل مثل: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، ومدى توافر الموارد الطبيعية، ومعدل الاستثمار الإجمالي، وتحديث الصناعة، ومعدل التصنيع، وخصائص التنظيمات الزراعية، وتحديث الفن الإنتاجي المطبق في الزراعة، ومدى توافر رأس المال الاجتماعي، وكفاءة النظام الضريبي والتنظيمات المالية، وتحسين الموارد البشرية، وهيكل التجارة الخارجية. أما المتغيرات التابعة فشملت نصيب الفئات المختلفة من السكان من الدخل موزعة على أفقر ٦٠ بالمئة من السكان، ٢٠ بالمئة من أصحاب الدخول المتوسطة، ٥ بالمئة الأكثر غنى من السكان. وفي ما يتعلق برأس المال الاجتماعي فقد اعتمدت الدراسة على مؤشرين هما: نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية، ومدى كفاية وسائل النقل الداخلي لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادي. والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة هي زيادة التفاوت في توزيع الدخل مع ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي، وأن الوصول إلى مستويات مرتفعة للتنمية لم يؤد إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل، بل على العكس من ذلك فقد تدهور الوضع النسبي والمطلق للفقراء مع ارتفاع مستويات التنمية، وهذا يعني عدم صحة ما يعرف بنظرية تساقط ثمار النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة

يتناول الإطار التطبيقي للدراسة عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر، حيث تناولت العديد من الدراسات التطبيقية - كما سبقت الإشارة إليه سابقاً - موضوع أثر العدالة في توزيع الدخل في النمو الاقتصادي، وأيضاً شكل هذه العلاقة في بلدان مختلفة، ولكن لم تتفق نتائج تلك الدراسات على وجود هذه العلاقة في الأصل أو إذا كان يوجد لها أثر إيجابي أو سلبي في النمو الاقتصادي، أو شكل هذه العلاقة. ومن ثم، تفترض تلك الدراسة أن التفاوت في توزيع الدخل في مصر يكون منخفضاً في

Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries* (٤٤) (Washington, DC: Stanford University Press, 1973).

المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة، وذلك كما افترضه كوزنتس بأن السلوك العام للتفاوت في توزيع الدخل في مراحل النمو الاقتصادي يأخذ معكوس حرف (U). كما تفترض الدراسة أيضاً أن لعدم العدالة في توزيع الدخل أثراً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وتتعدد مقاييس توزيع الدخل وفقاً لمجموعة متغيرات مثل: حجم الأسرة، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، وما إذا كان هذا القياس يتم في الحضر أم في الريف، ولكن أهمها منحني لورنز، وهو الطريقة الشائعة لتمثيل درجة التفاوت في توزيع الدخل بيانياً، وذلك برسم منحني يمثل العلاقة بين النسب المئوية التراكمية للدخل والنسب المئوية التراكمية للسكان، حيث يمثل الإحداثي الأفقي النسب المئوية التراكمية لعدد الوحدات المقابلة للفئات الدخلية، ويمثل الإحداثي العمودي النسب المئوية التراكمية لمجموع الدخل المتحقق ضمن تلك الفئات. ومن أهم مقاييس تفاوت الدخل أيضاً معامل جيني وهو يساوي المسافة المحصورة بين منحني لورنز وخط التساوي مقسومة على مجموع المساحة تحت خط التساوي، وقيمه تنحصر بين الصفر في حالة التوزيع المتساوي للدخل والواحد الصحيح في حالة سوء التوزيع التام، وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني دلّ ذلك على وجود تفاوت أكيد في توزيع الدخل^(٤٥)، وهو ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

ومن العرض السابق لأطر النظرية في إطار الفكر الكلاسيكي والفكر النيوكلاسيكي اتضح أنه يوجد العديد من المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وذات صلة بالعدالة في توزيع الدخل، وأيضاً المحددة للعلاقة بين عدم العدالة في توزيع الدخل والذي يمثل في هذه الدراسة معامل جيني، والنمو الاقتصادي الذي تمثله قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهم هذه المتغيرات: الاستهلاك النهائي، والتراكم الرأسمالي، والإيرادات العامة، وعدد السكان داخل الجمهورية، وحجم الإنفاق العام.

وتغطي بيانات الدراسة الفترة الزمنية من العام المالي (١٩٨٨ - ١٩٨٩) إلى العام المالي (٢٠١٢ - ٢٠١٣)، وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ما عدا معامل جيني حيث إن بياناته للأعوام (١٩٩٠ - ١٩٩١)، (١٩٩٥ - ١٩٩٦)، (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) من هناء خير الدين وهبة الليثي^(٤٦)، وباقي بيانات الفترة الزمنية من تقارير التنمية البشرية التي يصدرها معهد التخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (أعداد مختلفة) والبنك الدولي (أعداد مختلفة) وذلك لضمان الحصول على سلسلة متسقة من البيانات، مع مراعاة اتساق البيانات في ضوء النظرية الاقتصادية الكلية. كما تقتصر التقديرات على البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية، وهو

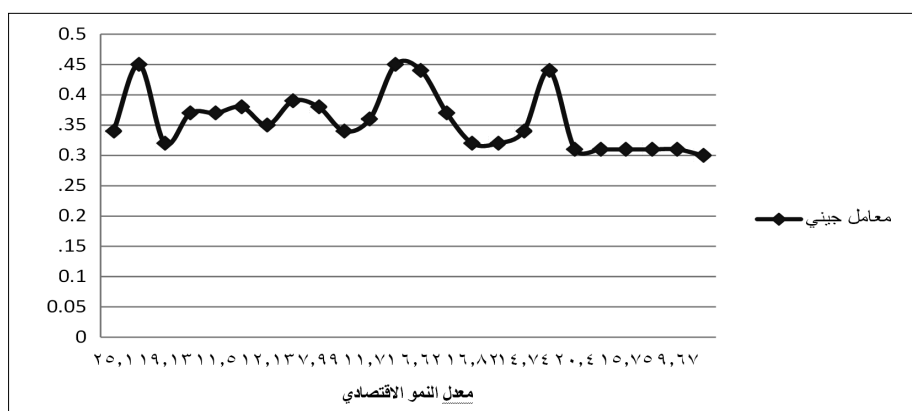
(٤٥) خالد زهدي خواجه، أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة (بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ٢٠٠٨)، ص ١٣.

(٤٦) خير الدين والليثي، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر.

الأمر الذي أتبعه عدد من الدراسات مثل دراسة تاو سيانغان وآخرون^(٤٧)، ودراسة إيغل وآخرون^(٤٨)، إيماناً منها بأن تفاعل المتغيرات الاقتصادية لا يعمل خلال ربع السنة، كما رأت دراسة تشارينزا وآخرون^(٤٩) أن استخدام البيانات الموسمية لتقدير النماذج طويلة الأجل قد يزيد من عدم اتساق تقدير المعلومات طويلة الأجل. وكما هو معلوم فإن هذه التقديرات يشوبها بعض القصور الذي يحول دون تصويرها لحقيقة أداء الاقتصاد المصري في مجال النمو الاقتصادي على نحو دقيق، فمن الطبيعي أن سلسلة زمنية تغطي ٢٥ عاماً غالباً ما تحوي بعض العيوب من جراء التغيرات في التعاريف وطرق القياس والتقدير ودرجة الشمول التي غالباً ما تتم عند سنة معينة غير مصحوبة بتعديل مناسب في بيانات السنين السابقة^(٥٠).

الشكل الرقم (١)

العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعاملات جيني خلال الفترة
من العام المالي (١٩٨٨ - ١٩٨٩) إلى العام المالي (٢٠١٢ - ٢٠١٣)



وبالنسبة إلى الفرض الأول في الدراسة وهو أن السلوك العام للتفاوت في توزيع الدخل في مراحل النمو الاقتصادي في مصر يأخذ معكوس حرف (U)، وبالاعتماد على السلسلة الزمنية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعاملات جيني خلال الفترة الزمنية محل الدراسة والتي من خلالها ظهر الشكل الرقم (١)، تبين أن شكل العلاقة بينهما لا يأخذ معكوس حرف (U) كما افترض كوزنتس؛ ومن

Tao Xiangnan and George K. Zestos, «Sources of Economic Growth in Japan and Korea: Causality Tests», *Journal of International Economic Studies*, no. 3 (1999).

Robert F. Engle, Clive W. Granger and J. Hallman, «Merging Short and Long-Run Forecasts: An Application of Seasonal Co-integration to Monthly Electricity Sales Forecasting», *Journal of Econometrics*, no. 40 (1989).

W. Wojciech Charemza and Derek F. Deadman, *New Directions in Econometric Practice* (London: Edward Elgar, 1992).

(٥٠) عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في سياق النمو الاقتصادي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٦، ص ١٩٦.

ثم، تظهر هذه الدراسة عدم انطباق دورة كوزنتس في شكل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في مصر ومعامل جيني بحسابه أحد مقاييس العدالة في توزيع الدخل.

أما بالنسبة إلى الفرض الثاني وهو أن عدم العدالة في توزيع الدخل يؤثر سلباً في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، فقد تم عمل مصفوفة ارتباط المتغيرات المرتبطة بالمتغير التابع، ثم عمل نموذج انحدار لمعرفة تأثير المتغيرات أو درجة تفسير المتغيرات في التغير الذي يحدث في المتغير التابع، وذلك بناءً على بيانات الجدول الملحق. ومن ثم، تمت صياغة نموذج تضمن تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ومجموعة المتغيرات الاقتصادية لتوضيح مدى تأثير معامل جيني ضمن هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه المتغيرات بـ: الاستهلاك النهائي، والتراكم الرأسمالي، والإيرادات العامة للدولة، والإنفاق العام للدولة، وعدد السكان داخل الجمهورية، بجانب معامل جيني، خلال تلك الفترة كمتغيرات مستقلة، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

أولاً: تعريف متغيرات النموذج (Variables of the Model)

Y تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

X_1 تعبر عن معامل جيني

X_2 تعبر عن الاستهلاك النهائي

X_3 تعبر عن التراكم الرأسمالي

X_4 تعبر عن الإيرادات العامة للدولة

X_5 تعبر عن عدد السكان داخل الجمهورية

X_6 تعبر عن حجم الإنفاق العام للدولة

النموذج المقترح: $Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \varepsilon$

ثانياً: طريقة تقدير النموذج

تم تقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وتم تجريب ثلاثة نماذج من الصيغ الرياضية هي: الخطية (linear)، واللوغاريتمية (log)، واللوغاريتمية المزدوجة (double-log). وبعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS)، الإصدار ١٨، على ذلك النموذج، وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة اللوغاريتمية، وذلك للحد من المشاكل التي تنشأ عادة عند استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة وذلك ما عدا معامل جيني لوجوده في صورة نسبية. واعتمدت منهجية التقدير على البدء بنموذج موسع، ثم اختصاره تدريجياً لأكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بمنهجية «من العام إلى الخاص»، وبعد إجراء العديد من المحاولات لتقدير العلاقة ومن خلال الجدول الرقم (١) الذي يمثل مصفوفة الارتباط:

الجدول الرقم (١)
مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

LnX_6 الإتفاق العام للدولة	LnX_5 عدد السكان داخل الجمهورية	LnX_4 الإيرادات العامة للدولة	LnX_3 التراكم الرأسمالي	LnX_2 الاستهلاك النهائي	X_1 معامل تجريبي	LnY_1 الناتج المحلي الإجمالي		
(^{***}) _{٠,٦٢٧}	(^{***}) _{٠,٩٩٥}	(^{***}) _{٠,٩٨٦}	(^{***}) _{٠,٩٤٩}	(^{***}) _{٠,٩٩٨}	(^{***}) _{٠,٣٨٦-}	١	Pearson Correlation	LnY_1 الناتج المحلي الإجمالي
(^{***}) _{٠,٠٠١}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٥٧}		Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	
(^{***}) _{٠,٢٦١-}	(^{***}) _{٠,٣٧٣-}	(^{***}) _{٠,٣٣٨-}	(^{***}) _{٠,٢٥٥-}	(^{***}) _{٠,٣٨٤-}	١	(^{***}) _{٠,٣٨٦-}	Pearson Correlation	X_1 معامل تجريبي
(^{***}) _{٠,٢١٠}	(^{***}) _{٠,٠٦٦}	(^{***}) _{٠,٠٩٨}	(^{***}) _{٠,٢٢٠}	(^{***}) _{٠,٠٥٨}	(^{***}) _{٠,٠٥٨}	(^{***}) _{٠,٠٥٧}	Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	
(^{***}) _{٠,٠٦٣٠}	(^{***}) _{٠,٩٩٢}	(^{***}) _{٠,٩٨٩}	(^{***}) _{٠,٩٤١}	١	(^{***}) _{٠,٣٨٤-}	(^{***}) _{٠,٩٩٨}	Pearson Correlation	LnX_2 الاستهلاك النهائي
(^{***}) _{٠,٠٠١}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٥٨}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	
(^{***}) _{٠,٥٧٧}	(^{***}) _{٠,٩٤٨}	(^{***}) _{٠,٩٢٨}	١	(^{***}) _{٠,٩٤١}	(^{***}) _{٠,٢٥٥-}	(^{***}) _{٠,٩٤٩}	Pearson Correlation	LnX_3 التراكم الرأسمالي
(^{***}) _{٠,٠٠٣}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٢٢٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	
(^{***}) _{٠,٥٨٤}	(^{***}) _{٠,٩٧٨}	١	(^{***}) _{٠,٩٢٨}	(^{***}) _{٠,٩٨٩}	(^{***}) _{٠,٣٣٨-}	(^{***}) _{٠,٩٨٦}	Pearson Correlation	LnX_4 الإيرادات العامة للدولة
(^{***}) _{٠,٠٠٢}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٩٨}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	
(^{***}) _{٠,٦٣٩}	١	(^{***}) _{٠,٩٧٨}	(^{***}) _{٠,٩٤٨}	(^{***}) _{٠,٩٩٢}	(^{***}) _{٠,٣٧٣-}	(^{***}) _{٠,٩٩٥}	Pearson Correlation	LnX_5 عدد السكان داخل الجمهورية
(^{***}) _{٠,٠٠١}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٦٦}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	
١	(^{***}) _{٠,٦٣٩}	(^{***}) _{٠,٥٨٤}	(^{***}) _{٠,٥٧٧}	(^{***}) _{٠,٦٣٠}	(^{***}) _{٠,٢١٠-}	(^{***}) _{٠,٦٢٧}	Pearson Correlation	LnX_6 الإتفاق العام للدولة
(^{***}) _{٠,٠٠١}	(^{***}) _{٠,٠٠٠}	(^{***}) _{٠,٠٠٢}	(^{***}) _{٠,٠٠٣}	(^{***}) _{٠,٠٠١}	(^{***}) _{٠,٢١٠}	(^{***}) _{٠,٠٠١}	Sig. (2-tailed)	
Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	Y_5	N	

Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(***)

اتضح وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والاستهلاك النهائي والتراكم الرأسمالي والإيرادات العامة للدولة والإنفاق العام للدولة وعدد السكان داخل الجمهورية كمتغيرات مستقلة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين ٠,٦ إلى ٠,٩، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين المتغيرات السابقة والمتغير التابع الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي، ويوجد ارتباط ضعيف بين معامل جيني والناتج المحلي الإجمالي مقداره ٠,٣٨١ وبمستوى دالة أكبر من ٠,٠٥، وهذا يعني عدم وجود ارتباط معنوي بين معامل جيني والناتج المحلي الإجمالي.

ولكن تظهر مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة بدرجات عالية مع بعضها، لذلك وقبل عمل تقدير النموذج تم استخدام أسلوب انحدار المكونات الرئيسة (Principal Components) لحل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة؛ ومن ثم، عمل تقدير للنموذج وذلك كما يظهر في الجداول الأرقام (٢) - (٤):

الجدول الرقم (٢)

الدرجة التفسيرية للنموذج وقيمة Durbin-Watson

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.667	.04347	.998	.998	.999 ^(a)	1

Predictors: (Constant), FAC5_1 (a) الإنفاق العام للدولة، FAC4_1 عدد السكان داخل الجمهورية، FAC3_1 الإيرادات العامة للدولة، FAC2_1 بالتراكم الرأسمالي، FAC1_1 الاستهلاك النهائي، y_2 معامل جيني
Dependent Variable: $\ln y_1$ (b) الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول الرقم (٣)

تحليل التباين الذي يمثل معنوية نموذج الانحدار (ANOVA)

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000 ^(a)	1692.280	3.198	6	19.185	Regression	1
		.002	18	.034	Residual	
			24	19.219	Total	

Predictors: (Constant), FAC6_1 (a) الإنفاق العام للدولة، FAC5_1 عدد السكان داخل الجمهورية، FAC4_1 الإيرادات العامة للدولة، FAC3_1 التراكم الرأسمالي، FAC2_1 الاستهلاك النهائي، x_1 معامل جيني

Dependent Variable: $\ln y_1$ (b) الناتج المحلي الإجمالي

الجدول الرقم (٤)
معاملات الانحدار/ يمثل معالم الانحدار ومعنيتها

Collinearity Statistics		Sig.	t	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		Model
VIF	Tolerance			Beta		Std. Error	B	
		٠,٠٠٠	١٥٥,٠٠٦			٠,٠٨٣	١٢,٨٨١	(Constant)
١,٥٣٠	٠,٦٥٣	٠,٢٨٨	١,٠٩٦-	٠,٠١٣-		٠,٢٣٢	٠,٢٥٤-	معامل جيني X_1
١,١٦٩	٠,٨٥٥	٠,٠٠٠	٨٦,٧٠٧	٠,٩٣٠		٠,٠١٠	٠,٨٣٢	الاستهلاك النهائي FAC2_1
١,٠٤٨	٠,٩٥٤	٠,٠٠٠	٣٣,٧٨٥	٠,٣٤٣		٠,٠٠٩	٠,٣٠٧	التراكم الرأسمالي FAC3_1
١,٠٩٩	٠,٩١٠	٠,٠٠٠	٥,٩٤٦	٠,٠٦٢		٠,٠٠٩	٠,٠٥٥	الإيرادات العامة للدولة FAC4_1
١,٠٥٨	٠,٩٤٥	٠,٠٠٣	٣,٣٨٠	٠,٠٣٤		٠,٠٠٩	٠,٠٣١	عدد السكان داخل الجمهورية FAC5_1
١,١٥٦	٠,٨٦٥	٠,٠٠٢	٣,٥٤١	٠,٠٣٨		٠,٠١٠	٠,٠٣٤	الإنتاج العام للدولة FAC6_1

Dependent Variable: lny₁ (a) الإجمالي الناتج المحلي

النموذج المقدر: $\text{Lny}_t = \beta_1 x_1 + \beta_2 \ln x_2 + \beta_3 \ln x_3 + \beta_4 \ln x_4 + \beta_5 \ln x_5 + \beta_6 \ln x_6$

$$\text{Lny}_t = -0.013x_1 - 0.930\ln x_2 - 0.343\ln x_3 + 0.062\ln x_4 + 0.034\ln x_5 + 0.038\ln x_6$$

$$(3.54)^* (3.38)^* (5.95)^* (33.79)^* (86.71)^* (-1.096)$$

$$R^2 = 0.998$$

$$\bar{R}^2 = 0.998$$

* درجة المعنوية للمعالم أكثر من ٠.٥٪

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج

تشير نتائج تقدير النموذج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية له، حيث بلغ معامل التحديد R^2 ٩٩ بالمئة، وقيمة معامل التحديد المعايير \bar{R}^2 ٩٩ بالمئة، وهي قيمة مرتفعة وتدلل على مدى توافق متغيرات النموذج ككل في التعبير عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كما تدل قيمة D.W (١, ٦٧) على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث إن قيمته الجدولية تقع بين الحد الأعلى ١,٧ والحد الأدنى ٠,٦١.

رابعاً: تفسير نتائج النموذج

يتضح من نتيجة النموذج المقدرة في جدول رقم (٢) أنه يوجد تأثير معنوي لكل من: الاستهلاك النهائي، والتراكم الرأسمالي، والإيرادات العامة للدولة، وعدد السكان داخل الجمهورية، وحجم الإنفاق العام، ما عدا معامل جيني الذي ثبت أنه ليس له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي حيث إن قيمة الارتباط بين معامل جيني والناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، وهذا يعني عدم وجود ارتباط معنوي بينهما، ويمكن تفسير نتائج النموذج على النحو الآتي:

– الناتج المحلي الإجمالي (Y)

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة النهائية للسلع والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها خلال عام، وهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الكلي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، وغالباً ما يتم اعتبار متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد مؤشراً لمستوى معيشته؛ ومن ثم، يعد مؤشراً للنمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً لمجموعة المتغيرات المستقلة المختارة في هذه الدراسة. وقد اتضح من نتائج تقدير النموذج أن متغيرات الدراسة جميعها ما عدا معامل جيني أثرت في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بنسب مختلفة حيث يوجد تأثير معنوي بينه وبين كل من هذه المتغيرات كما سيتم توضيحه.

– معامل جيني (X_1)

يعتبر معامل جيني من المقاييس المهمة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، وتعتمد فكرته على منحني لورنز، ويمتاز بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحني لورنز وخط المساواة ثم ضرب هذه المساحة برقم ٢، لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي ٥، ٠، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد الصحيح عندما ينطبق منحني لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي، وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة، كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. وقد ثبت عدم وجود تأثير معنوي لمعامل جيني في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج إلى عدم معنوية هذا المتغير الذي يبلغ (-٠,١٣, ٠) وبقية اختبار t (-٠,٩, ١). وهو ما اتضح عكس ما تفترضه الدراسة أن عدم العدالة في توزيع الدخل يؤثر سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

– الاستهلاك النهائي (X_2)

الاستهلاك هو نشاط تقوم به الوحدات المؤسسية لاستهلاك السلع والخدمات، ويوجد نوعان من الاستهلاك، هما الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات، والاستهلاك النهائي للسلع والخدمات المستخدمة من قبل الأسر لتلبية احتياجاتها ورغباتها الفردية والجماعية أو من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح التي تخدم الأسر المعيشية، وذلك وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وتشير نتائج التقدير في هذا النموذج إلى معنوية معامل الاستهلاك النهائي حيث يبلغ نحو (٠,٩٣٠) وبقية اختبار t (٧, ٨٦)، وهي قيمة عالية الدلالة عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وفي ضوء تقدير المعامل ومعنويته يتضح أن الاستهلاك النهائي يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فعندما يزيد الاستهلاك النهائي بمقدار الوحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٩٣) تبعاً لتقدير النموذج.

– التراكم الرأسمالي (X_3)

يعتبر التراكم الرأسمالي أهم متغيرات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، حيث يرى آدم سميث أن التراكم الرأسمالي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، وكلما زاد معدل النمو السكاني أصبحت الحاجة أكبر إلى زيادة التراكم الرأسمالي لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وذلك لتحريك عجلة النمو

الاقتصادي. ويعتمد معدل النمو الاقتصادي الناتج من التراكم الرأسمالي على كفاءة الاستثمارات^(٥١). ويمثل التراكم الرأسمالي في هذا النموذج الاستثمار المحلي بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي في جميع القطاعات الاقتصادية، ويتمثل بمساهمات الهيئات والحكومات والشركات الأجنبية والأشخاص الأجانب والتي عادة ما تنتج بهدف الاستهلاك المحلي وهذا ما يسهم في زيادة حجم الاستهلاك، وبذلك ينطبق عليه ما ينطبق على دالة الاستثمار بصفة عامة. ويتمثل الاستثمار المحلي بجميع المساهمات المحلية سواء أكانت حكومية، أم هيئات ومؤسسات وشركات عامة أم خاصة، أم نقابات واتحادات عاملين، وجمعيات، وجامعات، وغرف تجارية، وصناديق ومحافظ مالية - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وقد يرتبط كلا النوعين من الاستثمارات بعلاقة تكاملية في بعض المشروعات أو بعلاقة تنافسية في مشروعات أخرى. وتشير نتائج التقدير في هذا النموذج إلى أن معامل التراكم الرأسمالي معنوي حيث يبلغ قيمته نحو (٠,٣٤) وقيمة اختبار t (٣٣,٧) وهي قيمة عالية الدلالة عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وفي ضوء تقدير المعامل ومعنويته يتضح أن التراكم الرأسمالي له تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن زيادة التراكم الرأسمالي بمقدار الوحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٣٤)؛ ومن ثم، يظهر تأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي.

– الإيرادات العامة للدولة (X_4)

الإيرادات العامة للدولة متغير معنوي إحصائياً إذ يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (٠,٠٦٢)، أي إن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة قدرها (٠,٠٦٢) نتيجة زيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة، كما أن قيمة اختبار t (٥,٩) وهي قيمة عالية الدلالة عند مستوى معنوية (٠,٠١). ويقصد بالإيرادات العامة للدولة تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مثل: الضرائب، والرسوم، والإصدار النقدي الجديد، والغرامات، والأملاك التي لا وارث لها، ودخل المشروعات العامة، والقروض، والإعانات، والمحفظة المالية، والتمن العام أي المقابل الذي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج أو بيع السلع والخدمات الزراعية والصناعية بهدف إشباع الحاجات الخاصة^(٥٢)، بالإضافة إلى أي إيرادات عامة أخرى جبرية تحصل عليها الدولة^(٥٣). كما أن الدين العام مصدر من مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، فتتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية. وبالمقابل فإن أي تغيير في مستوى النمو الاقتصادي سواء أكان بالازدهار أم الركود من شأنه أن يؤثر في موارد الدولة ونفقاتها العامة

Reinhart and Rogoff, «Growth in a Time of Debt».

(٥١)

(٥٢) علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣)، ص ٨٨.

(٥٣) يونس أحمد بطريق، اقتصاديات المالية العامة (الجزائر: الدار الجامعة، ١٩٨٦)، ص ٤٣.

إيجاباً أو سلباً، فكلما كانت مصادر إيرادات الدولة كبيرة وكثيرة استطاعت أداء نشاطها وتحقيق أهدافها التنموية وتغطية نفقاتها العامة^(٥٤).

– عدد السكان داخل الجمهورية (X_5)

يشير هذا المصطلح إلى تعداد السكان داخل الدولة، والسكان مجموعة أفراد يعيشون في زمان ومكان معين وترتبط بينهم علاقات اجتماعية ديمغرافية، ويعتبر الإحصاء السكاني عملية منهجية رسمية حكومية موحدة، بصفة دورية تشمل بجانب تعداد السكان جمع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تنطبق في فترة زمنية محددة على جميع الأشخاص. وتبرز التعدادات المتعاقبة التي أجريت خلال القرن العشرين أن حجم سكان مصر في تزايد مستمر. وهذا المتغير معنوي إحصائياً بقيمة $(٠,٠٣)$ ، وبقيمة اختبار $t(٣,٣)$ ، أي أنه عالي الدلالة عند مستوى معنوية $(٠,٠١)$ ، أي أن زيادة عدد السكان يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، أي أن كل ألف زيادة في عدد السكان يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار $(٠,٠٣)$ ، وذلك كما ظهر في النموذج المقدر، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بمستوى التعليم والصحة وغير ذلك مما يساعد على زيادة مشاركة الأفراد في الحياة الاقتصادية.

– الإنفاق العام للدولة (X_6)

يتجه الإنفاق العام أساساً إلى تغطية النفقات العامة في الدولة، وتعكس ظاهرة تزايد النفقات العامة مختلف العوامل العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويستخدم حجم الإنفاق العام كمقياس لقياس أثر السياسة المالية في النشاط الإنتاجي في الدولة، ويشمل الإنفاق العام المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية^(٥٥). وتبعاً لقانون فاغنر (Wagner's Law) كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي استتبع ذلك اتساع نشاط الدولة؛ ومن ثم، زيادة النفقات العامة بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي^(٥٦)، ما يعني أن الإنفاق العام يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي، وهو بذلك لا يعني رشادة الإنفاق العام وتوجيهه نحو أغراض النمو والتنمية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الدين العام المحلي والخارجي، الذي يستهلك قدراً كبيراً من حجم الإنفاق العام، وقد يكون لهذه النتيجة أثر سلبي مستقبلاً في الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، لاعتباره معبراً عن الأثر السلبي للسياسة المالية في النمو الاقتصادي وحوافز الاستثمار. وقد جاء تأثير السياسة المالية ممثلة في متغير الإنفاق العام معنوياً إحصائياً بمعامل بلغ $(٠,٠٣٨)$ وهو بذلك عالي الدلالة، وبقيمة اختبار $t(٣,٥٤)$ ، ما يعني أن الإنفاق العام مؤثر قوي في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي، وقد يتضمن

(٥٤) رفعت المحجوب، النفقات العامة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ١٠٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٥٦) لطفي، اقتصاديات المالية العامة، ص ٣٧.

الإنفاق في أغلبه إنفاقاً على الأنشطة الاستثمارية التي تزيد من إنتاجية الدولة ما يؤثر بالإيجاب في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

خاتمة

استهدفت الدراسة التعرف إلى تباين وجهات النظر في شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل، ثم التعرف إلى شكل هذه العلاقة في مصر عن طريق اختبار فرضية كوزنتس في توزيع الدخل وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة من العام المالي ١٩٨٨ - ١٩٨٩ إلى العام المالي ٢٠١٢ - ٢٠١٣. وتحقيقاً لهذا الهدف تم استعراض بعض الأدبيات والتعرف إلى نتائج بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال؛ ومن ثم، بيان أثر العدالة في توزيع الدخل مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي في مصر، ويمكن توضيح ذلك من خلال أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وذلك كما يلي:

- النتائج

١ - لم تتفق نتائج الدراسة في حالة مصر مع الدراسة المبينة على فرضية كوزنتس بأن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة، أي أن السلوك العام للتفاوت في توزيع الدخل في مراحل النمو الاقتصادي لم يأخذ معكوس حرف (U)، أي أن فرضية كوزنتس لا تعتبر قاعدة عامة نظراً إلى اختلاف السياسات التي تتبعها كل دولة في عملية توزيع الدخل، مع ملاحظة أن الاختلاف بالانخفاض أو الزيادة في معامل جيني في مصر خلال فترة الدراسة لم تكن بنسب مرتفعة.

٢ - أوضحت الدراسة أنه بالرغم من أن الاقتصاد المصري كان ينمو بمعدلات مرتفعة نسبياً خلال فترة الدراسة إلا أن توزيع الدخل في هذه الفترة كان متفاوتاً، وهو ما يعني أن نمط النمو الاقتصادي في مصر لم يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل على مدار ٢٥ عاماً الماضية التي تمثل فترة الدراسة حيث كان مؤشر جيني لمصر يتراوح بين ٤٥، ٣٠، ٠، نقطة، وقد ثبت عدم وجود تأثير معنوي لمعامل جيني الذي يقيس مستوى العدالة في توزيع الدخل على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج إلى عدم معنوية هذا المتغير الذي يبلغ (-٠، ١٣، ٠) وبقيمة اختبار t (-٠، ٩، ١) والذي ثبت أيضاً عدم وجود ارتباط بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي، عكس باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي ثبت وجود ارتباط بينها كمتغيرات مستقلة وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والذي يعتبر من فروض النموذج المقترح.

٣ - تبعاً للنموذج المقدر فإنه بزيادة الاستهلاك النهائي بمقدار الوحدة يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها ٩٣، ٠، وأنه بزيادة التراكم الرأسمالي بمقدار الوحدة يتأثر الناتج المحلي

الإجمالي بزيادة قدرها ٠,٣٤، وأنه بزيادة الإيرادات العامة بمقدار الوحدة يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها ٠,٠٦، وأنه عند زيادة تعداد السكان داخل الجمهورية بمقدار ألف فرد يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها ٠,٠٣، كما أن زيادة الإنفاق العام بمقدار الوحدة يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها ٠,٠٣، وذلك لوجود ارتباط معنوي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وتلك المتغيرات المستقلة، بينما انخفاض معامل جيني أو ارتفاعه لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي تبعاً للنموذج المقدر حيث تشير نتائجه إلى عدم معنوية هذا المتغير مع الناتج المحلي الإجمالي.

– التوصيات

١ – تميل السياسة الضريبية في مصر إلى الانحياز للأغنياء وشرائح الدخل العليا، كما تزيد رسوم الخدمات، وعليه فإن الدراسة ترى أن نظم الضرائب ينبغي أن تكون أكثر تصاعدية، وأن تكون اشتراكات الضمان الاجتماعي أقل قيمة لدى شرائح الدخل المنخفضة، وكذلك رسوم الخدمات، حيث دشنت سياسة الانفتاح الاقتصادي في أوائل سبعينيات القرن العشرين انحيازها للأغنياء وميلها إلى إلقاء أعباء ثقال على الفقراء ومحدودي الدخل، وقد بلغ هذا الانحياز ذروة عظمى عندما عدل هيكل الضريبة التصاعدية على الدخل عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ليصبح حدها الأقصى ٢٠ بالمئة، وكان من تداعيات هذا الانحياز أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تزد على ١٤ بالمئة عام ٢٠١٢ – ٢٠١٣، بينما تصل هذه النسبة إلى ما يزيد على ٢٥ بالمئة في غير قليل من الدول النامية.

٢ – يجب زيادة جهود الدولة في مكافحة الفقر وتدني مستوى الدخل بين الفئات الهشة مثل الأطفال وكبار السن وذلك من خلال القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع عن طريق التدريب والتأهيل والتربية ومنح معاشات الضمان الاجتماعي للفقراء، حيث أوضحت في ذلك المؤشرات التي أعلنتها الدولة الخاصة بالموازنة الجديدة أن إجمالي الإنفاق على المجالات الاجتماعية كنسبة من إجمالي الإنفاق العام انخفض عن موازنة عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ لينخفض من ٥٦,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ إلى ٥٦,١ في عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ أي بانخفاض قدره حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.

٣ – العمل على زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأن ذلك يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري الذي يعد عاملاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على تعليم الفقراء حيث تظهر في هذه الحالة عدالة توزيع الدخل.

٤ – العمل على زيادة تغطية الخدمات الصحية مع كفاءتها وسهولة الوصول إليها، فطبقاً للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن مصر تحتل المرتبة ١٦٦ على مستوى العالم من حيث الإنفاق الحكومي على الصحة وتأتي بعد ١٠ دول عربية.

ملحق

النتائج المحلي الإجمالي ومعامل جيني مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى
خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٨٩ إلى ٢٠١٢ - ٢٠١٣

(القيمة بالمليون جنيه وبالإسعار الجارية)

السنوات	النتائج المحلي الإجمالي Y	معامل جيني X_1	الاستهلاك النهائي X_2	التراكم الرأسمالي X_3	الإيرادات العامة للدولة X_4	عدد السكان داخل الجمهورية بالآلاف X_5	الإنتاج العام للدولة X_6
١٩٨٨ - ١٩٨٨	٧٣١٧٠	٠,٣٣	٦٣٨٠٠	٧٥٧,٣٣	١٩٨٤٢	٥١٠١٢	٣٠١٥٥,٢
١٩٨٩ - ١٩٨٩	٩١٥٣٥	٠,٣٤	٧٩٨٠٠	١٠٦٤,١٤	٢٦٥٣٥	٥١٩١١	٣٢٣٩٣,١
١٩٩٠ - ١٩٩٠	١١٠٠١١	٠,٤٥	٩٤٧٠٠	١٤٦٠,٠١	٣٤١٤٣	٥٣٩٨٥	٤٥٥١٠,١
١٩٩١ - ١٩٩١	١٣١٠٥٧	٠,٣٢	١١٥٥٠٠	١٧٩١,٦٤	٤٦٧٥٧	٥٤٠٨٢	٤٧٥٦٣,٣
١٩٩٢ - ١٩٩٢	١٤٦١٦٠	٠,٣٧	١٣١٠٠٠	٢٠٩٨,٥٨	٥٥٥٨٨	٥٥٢٠١	٩,٥٢٢٢٢
١٩٩٣ - ١٩٩٣	١٦٢٩٦٧	٠,٣٧	١٨٤٥٠٠	١٨٢٥,٦٨	٥٨٦٦٨	٥٦٣٤٤	٥٦٢٦٣,٣
١٩٩٤ - ١٩٩٤	١٩١٠١٠	٠,٣٨	١٧٣٤٠٠	٢٧٠٩,٧١	٦٤٢٧٤	٥٧٥١٠	٥٨٢٥٥,٨
١٩٩٥ - ١٩٩٥	٢١٤١٨٥	٠,٣٥	٢٠٠٣٠٠	٢٦٠٩,٦٢	٧١٠٨٥	٥٨٧٥٥	٦٣٨٨٩,٣
١٩٩٦ - ١٩٩٦	٢٤٧٠٢٨	٠,٣٩	٢٣٥٣٠٠	٥٦٠٣,٢١	٧٦٥٣١	٦٠٠٨٠	٦٦٨٢٥,٩
١٩٩٧ - ١٩٩٧	٢٦٦٧٥٨	٠,٣٨	٢٥٩٩٠٠	٧١٢٠,٤٦	٨٢٧٨٥	٦١٣٤١	٧١٢٩٣,٦
١٩٩٨ - ١٩٩٨	٢٨٢٥٧٨	٠,٣٤	٢٦٦٥٠٠	٩٤٣٠,٥٢	٩٠٤٦٥	٦٢٦٣٩	٨٦٠٠٩,٠
١٩٩٩ - ١٩٩٩	٣١٥٦٦٧	٠,٣٦	٢٩٦١٠٠	٥٢٠٢,١٦	٩٩٥٠٢	٦٣٩٧٦	٩٥٠٩٦,١

تابع

تابع

١٠٥٠٨٦,١	٦٥٢٩٨	١٠٨٥٢٤	٦٤٥٥,١٥	٣١٠٦٠٠	٠,٤٥	٣٣٢٥٤٤	٢٠٠١ - ٢٠٠٠
١١٥٥٤١,٥	٦٦٦٢٨	١١٧٢٧٣	٦٤٥٦,٨٧	٣٢٧٢٠٠	٠,٤٤	٣٥٤٥٦٤	٢٠٠٢ - ٢٠٠١
١٢٧٣١٩,٦	٦٧٩٦٥	١٢٥٥٦٨	٦٦٠٠,٧٦	٣٥٧٨٠٠	٠,٣٧	٣٩٠٦١٩	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢
١٤٥٩٨٧,٧	٦٩٣٠٤	١٣١٤٦٣	٧٤٠٢,٤٨	٤٠٩٧٠٠	٠,٣٢	٤٥٦٣٢٢	٢٠٠٤ - ٢٠٠٣
١٦١٦١٠,٣	٧٠٦٥٣	١١٧٤٠٧	١٣٥٠٨,٨٧	٤٥٦٩٠٠	٠,٣٢	٥٠٦٥١١	٢٠٠٥ - ٢٠٠٤
٢٠٧٨١١,٢	٧٢٠١١	١٣٠١٥٢	٢٠٧٨٩,٨٥	٥١٢٠٠٠	٠,٣٤	٥٨١١٤٤	٢٠٠٦ - ٢٠٠٥
٢٢٢٠٢٨,٤	٧٣٦٤٤	١٦٣٩٠٦	٤١٤٦٨,٤٢	٦٢٣٦٠٠	٠,٤٤	٧١٠٣٨٧	٢٠٠٧ - ٢٠٠٦
٢٨٢٢٨٩,٨	٧٥١٩٤	١٨٧٢٣٩	٢٥١٨٩,٧٨	٧٤٥٠٠٠	٠,٣١	٨٥٥٣٠٢	٢٠٠٨ - ٢٠٠٧
٣٥١٥٠٠,٢	٧٦٩٢٥	٢٧٦٧٩٥	٢٥٠٩٦,٣٣	٩١١٤٠٠	٠,٣١	٩٩٤٠٥٥	٢٠٠٩ - ٢٠٠٨
٣٨٣٩١٧,٠	٧٨٦٨٥	٢٢٤٩٨٦	٢٠٥٥٠,٨٣	١٠٣٤٥٠٠	٠,٣١	١١٥٠٥٩٠	٢٠١٠ - ٢٠٠٩
٤٠٣١٦٨,٠	٨٠٥٣٠	٢٨٥٨١٠	٢٢٩٠٦,٧٧	١١٩٣١٠٠	٠,٣١	١٣٠٩٩٠٦	٢٠١١ - ٢٠١٠
٤٩٠٥٩٠,٠	٨٢٥٥٠	٣٤٩٦٤٧	٢٤٦٠٦,٣٩	١٤٥٠٠٠٠	٠,٣١	١٤٣٦٥٢٧	٢٠١٢ - ٢٠١١
٥٥٣٧٨٥,٠	٨٤٦٢٩	٣٩٣٤٧٦	٢٤١٦١,٥٨	١٦٢٧٨٠٠	٠,٣٠	١٦٧٧٣٥٢	٢٠١٣ - ٢٠١٢

المصدر: جميع بيانات الجدول من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ما عدا معامل جيني حيث جمعت بياناته للأعوام المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١، ١٩٩٥ - ١٩٩٦، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. انظر: هناء خير الدين وهبة، الليثي، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر (أعداد مختلفة): المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٦.

والبيانات الأخرى من تقارير التسمية البشرية التي يصدرها معهد التخطيط والبرامج الإنمائي للأمم المتحدة (أعداد مختلفة) والبنك الدولي (أعداد مختلفة). والتراكم الرأسمالي يعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر مضاعفاً إليه الاستثمار المحلي. والاستهلاك النهائي يشمل الاستهلاك الحكومي والخاص.

جديد

مركز دراسات الوحدة العربية

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية، في إطار تنفيذ المزيد من أهدافه الرامية إلى إغناء فكر القارئ العربي:

البدء بقبول مخطوطات الأعمال الروائية الهادفة

التي تصوّر بصدق وإبداع فني القضايا المجتمعية في الوطن العربي، والمهاجر.

شروط النشر:

- ١ - ينشر المركز الأعمال الروائية الأصلية التي تتوافر فيها شروط العمل الفني الروائي، والتي تُعنى بالإنسان العربي، وقضايا داخل الوطن، وخارجه.
- ٢ - يشترط في المخطوط الروائي المقدم ألا يكون قد قدّم للنشر في أي دار نشر أخرى.
- ٣ - تعرض المخطوطات الروائية على لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص والخبرة العالية، وذلك لتبيّن مدى أصالة النص الروائي وموافقته شروط النشر المعمول بها في المركز، ومن ثم مدى صلاحيته للنشر.
- ٤ - تقدّم مخطوطة النص الروائي باللغة العربية الفصيحة، ومنصّدة على الحاسوب، وفق شروط النشر في المركز، وتُرسل مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف إلى قسم الدراسات في المركز، وذلك عن طريق البريد الإلكتروني فقط.
- ٥ - يُبلّغ المؤلف بتسليم مخطوطته خلال مدة أسبوع، وبمدى ملاءمتها للنشر خلال أربعة أشهر.

البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb